دور التشريع في الحد من الانعكاسات السلبية لوباء كوفيد 19 على الأسرة

THE ROLE OF LEGISLATION IN REDUCING THE NEGATIVE CONSEQUENCES OF THE COVED 19 EPIDEMIC ON THE FAMILY

ط.د. سفسيفي محمد [1] * ط.د. لعقبي عيسى [2]

1-جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة (الجزائر)، mo.sefsifi@univ-alger.dz

2-المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة(الجزائر)، aissalogbi90@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/10/01 تاريخ القبول:2021/04/21

الملخص:

نتيجة لانتشار فيروس كوفيد 19، تبنت العديد من الدول منهج الحجر المنزلي، وهذا أبان عن مشكلات كبيرة تعاني منها الأسر، فتزايد العنف الأسري في ظل التزاحم في المنازل، و سجلت الكثير من الجرائم بين أفراد الأسرة، ناهيك عن المشاكل الإجرائية والتقنية التي تعطلت وعطلت معها نظام الأسرة برمته، وعليه تجلت لنا ضرورة بحث انعكاسات فيروس كورونا والقيود المصاحبة له على الأسرة، و تحديد دور القانون في علاجها والحد منها، فقدمنا بعض الحلول و الاقتراحات التشريعية والتوصيات المستلهمة من أنظمة مقارنة، و وجدنا ضرورة ملحة لضبط نظام الأسرة الجزائرية أكثر من خلال النصوص القانونية، و الاهتمام الأمثل بكبار السن المعرضين للأمراض، و أوصينا باعتماد نماذج تشريعية ناجحة لتنمية استخدامات الوسائل التكنولوجية في رقمنة المعاملات الأسرية، مع مقارنة طفيفة لبعض التجارب التشريعية لدول رائدة في مواجهة كورونا بالاعتماد على الأسرة كخلية أساسية في بناء المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19-كورونا - قانون - الأسرة- إشكاليات.

Abstract:

As a result of the spread of the Covid19 virus, many countries have adopted the home quarantine approach, which shows the great problems experienced by families, the increase in domestic violence in the light of overcrowding in homes, and recorded many crimes among family members, not to mention the procedural and technical problems that have been disrupted And disrupted with it the whole family system, and therefore it was clear to us the

* ط.د.سفسيفي محمد، المؤلف المرسل

need to examine the reflections of the coronavirus and the associated restrictions on the family, and to determine the role of the law in its treatment and reduction, we provided some solutions and legislative proposals and recommendations inspired by comparative systems, and confirmed On the need to control the Algerian family system more through legal texts, and to take the best care for the elderly exposed to diseases, and we recommended the adoption of successful legislative models to develop the use of technological means in the digitization of family transactions, with a slight comparison of some of the legislative experiences of leading countries in confronting Corona by relying on the family as a key cell in the building of societies.
Keywords: Coved 19; Corona; Family; Problems; Law.

مقدمة:

يقول الخبراء أنه في ظل غياب أي لقاح لوباء كوفيد 19، يبقى الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي الحلين المثاليين للحد من انتشار العدوى، فأضحى دخول المنزل مبكرا واجبا، وأصبح الخروج لغير ضرورة خطرا، وبذلك فإن التقارب الأسري بات اليوم أمرا حتميا، بل إنه إجباري، بفعل القيود الاحترازية الصارمة للحد من الوباء.

لكن هذا التغير الفجائي في السلوكيات والمناهج الحياتية اليومية للأفراد بقدر ما يظهر إيجابيا من خلال عودة الدفء الأسري و التقارب والتلاحم ـ بعدما تزايدت الانشغالات وأصبح اجتماع الكثير من العائلات إلا على طاولة العشاء بعد حلول الظلام ـ بقدر ما كشف عن مشكلات أكبر يعاني منها كيان الأسرة.

مقابل ذلك تزايد العنف الأسري في ظل التزاحم في المنازل، و سجلت الكثير من الجرائم بين أفراد الأسرة، و تخلف المكلفون بالنفقة عن أدائها في ظل ظرف قاهر سبب توقيفهم أو تسريحهم عن العمل، في صميم أزمة اقتصادية لم تستثني أي أحد بل عصفت بالعالم أجمع ، وفتكت حتى اليوم ما يربو عن 350 ألف شخص حسب تقارير رسمية (العربية، 2020).

ما يحدث دفعنا لطرح إشكال حول الدور الذي تلعبه تشريعاتنا في زمن الأزمات؟ ومدى ملائمة نصوصنا القانونية الموجودة مسبقا لمعالجة آثار و انعكاسات الأوبئة المستجدة مثل كوفيد 19 على الأسرة ؟.

وعليه نحاول الوقوف على أبرز الإشكاليات التي أحاطت بالأسرة تزامنا مع انتشار فيروس كوفيد 19، وما صاحبه من تشريع لقيود احترازية، باحثين عن الحلول القانونية لكل إشكال، ونتبين أيضا كيفية تنظيم الأسرة من خلال التشريعات والقوانين لتحقيق أفضل أداء لها، بغية الاعتماد عليها مستقبلا في مواجهة الأوبئة والأزمات عامة.

على أن نعتمد في سبيل تحقيق ذلك مزجا بين المنهجين الوصفي والتحليلي، مع شيء من المقارنة في بعض الفروع، فنقدم رؤية واقعية عن الفوائد التي حققتها و الإشكالات التي خلفتها القيود الوقائية من فيروس كوفيد 19، ثم نستكشف أسبابها الحقيقية، لنصل إلى استنتاجات علمية، و نتائج ملموسة، على أمل تقديم حلول ناجعة.

6- القيود الاحترازية للحد من انتشار كوفيد 19 وآثارها على الأسرة

أحدث الانتشار السريع لفيروس كورونا في العالم رعبا كبيرا لدى كل الشعوب وحكوماتها، ما أدى بهذه الأخيرة إلى تبني عدة خطط ومناهج وقائية لتفادي كارثة وبائية محتملة، قد تعصف إن حدثت بالبشرية.

غير أن التزايد في سرعة انتشار الوباء بسرعة رهيبة في بدايات شهر يناير من سنة 2020 أدى إلى رفع مستوى الحذر والتأهب، و تطلب من الأنظمة اتباع إجراءات وقائية قاسية في مكافحة فيروس كورونا والحد منه، قيل أنها ساهمت في تقليل معدلات الإصابة بالفيروس إلى مستويات غير مقلقة (فرحات، 2020).

غير أن تلك القيود والإجراءات القاسية رغم أنها حققت نتائج إيجابية في الحد من انتشار الوباء، إلا أنها كانت شديدة الوقع على الأفراد و المجتمعات و أثرت على مناهج الحياة الأسرية و الاجتماعية، وخلفت وستخلف لا محالة الكثير من الآثار التي ينبغي لنا استباقها، و التحضير لمواجهة تداعياتها في كل المجالات.

ولعل الأسرة أحد أهم مكونات المجتمعات، ولذلك فإنها وبالضرورة ستتأثر عاجلا أم آجلا بهذه الظروف الفجائية، و التحولات التنظيمية والحياتية، لكنها بقدر ما يمكن أن يعترضها من مشاكل وعقبات في هذه الظروف الفجائية المتسارعة، بقدر ما يمكنها أن تكون عنصر القوة في مجابهة انتشار الفيروس والحد منه، ولنا في تنظيم الأسرة الصينية ودورها في محاربة الفيروس أسوة، نسوقها ونوردها في حينها.

فقد أكد الكثير من المطلعين على الأوضاع الراهنة، على ضرورة قوة الأسرة وتكاتفها في هذه المرحلة لتجاوز هذه الأزمة، وقالوا أن تداعيات الظروف الحالية تضع الأسر في سائر أنحاء العالم أمام اختبار حقيقي، يقيسون به مدى صلابة علاقاتهم، ومدى نجاحهم في تكوين أسرة متماسكة ذات قيم أخلاقية متميزة، وتكشف لهم نقاط الضعف التي ينبغي لهم معالجتها في العلاقات المتنوعة داخل إطار الأسرة الواحدة (أحمد محمد الشحي، 2020).

لهذا كله سوف نحاول أن نستعرض فيما يلي أنواع القيود الاحترازية التي مست الأسرة في الجزائر و نتبين فوائدها في الحد من الفيروس مع مقارنة بما اتخذته بعض دول العالم أولا، ثم نستكشف آثارها على الأسرة ثانيا. .

3-4- أنواع القيود الاحترازية المتخذة في الجزائر و العالم لمواجهة انتشار كورونا

تقاربت الإجراءات الوقائية من انتشار الفيروس في أغلب دول العالم، فكان أبرزها: التباعد الاجتماعي، و الحجر المنزلي، وتسريح فئة كبيرة من الموظفين والعمال والطلبة و المتمدرسين، والتعقيم والنظافة.

لكننا سوف نستعرض في هذا المقطع الإجراءات الاحترازية ذات الأثر المحتمل على نظام الأسرة و استقرارها، علنا نصل إلى تحديد الإشكاليات لاحقا و نستشرف حلولها.

1-1-1- تشريع التباعد الاجتماعي

انتشر مؤخرا مصطلح التباعد الاجتماعي ويقصد به الحفاظ على مسافة أو مساحة بين الأشخاص للمساعدة على منع انتشار المرض (موقع " كلنا معا"، 2020)، ويتطلب التباعد الاجتماعي بقاء الناس في منازلهم وإيقاف جميع الأنشطة والتجمعات، مما يعني إجبارهم على العمل من المنازل والدراسة عن بعد (الجزيرة، 2020)، فيوصف "التباعد الاجتماعي" بأنه الحفاظ على مسافة -متر واحد على الأقل- بين الأفراد الأصحاء (أشرف، 2020).

إلا أن المصطلح الدقيق في اعتقادنا هو التباعد الجسدي لأنه لا يمكن أن ندعو إلى تباعد اجتماعي، فلا بد للفرد من البقاء على اتصال بالناس اجتماعيا (موقع " كلنا معا"، 2020)، وهذا ممكن بفضل الوسائل التواصلية الحديثة والغنية عن التعريف، كالهواتف و المصورات والإذاعات والقنوات التلفزيونية، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي كـ **"فيسبوك"**، و **" تويتر"**، و **"فايبر"**، و **"اليوتوب"**، و **"زوم"**، **تطبيقات ومواقع الدراسة عن بعد**، وغيرها من الوسائط التي أضحت وسائل تواصل حتى في الظروف العادية، فما بالك اليوم وقد أضحينا

في حاجة ماسة إليها في عقد لقاءاتنا ودراساتنا وعرض أفكارنا، ولقاء أهلنا وأحبابنا، إنه التقارب الإلكتروني في زمن التباعد الاجتماعي (كربوس، 2020).

هذا الإجراء انتهجته أغلب دول العالم ودعت إليه منظمة الصحة العالمية، و الجزائر واحدة من هذه الدول، وقد حقق الإجراء ايجابيات كثيرة عالميا و محليا، حيث انحسرت أعداد المصابين يوميا، و حل التفاؤل محل الهلع والخوف، لكن يبقى للإجراء آثار سلبية على المجتمع عامة، والأسرة خاصة نتعرض لها في حينها.

1-1-2- تفعيل قانون الحجر الصحي للحالات المشبوهة و عزل المؤكدة

تقرر عالميا عزل الأشخاص المخالطين لحالات مؤكدة أو لحالات يُحتمل إصابتها بالمرض لفترة زمنية تحدد وفقًا لفترة حضانة المرض -الفترة ما بين حدوث العدوى وظهور الأعراض- وقد قُدرت بـ 14 يومًا في حالة كوفيد 19، أما من ثبتت إصابته بالفيروس فإنه يعزل بعيدًا عن الأشخاص الأصحاء (أشرف، 2020)، وتبدأ عملية معالجته ومراقبة نطور حالته.

اتخذت هذا الإجراء أيضا الجزائر وأغلب دول العالم، وهو إجراء ضروري لحفظ الصحة العامة، وتفادي اختلاط وتواصل الحالات المؤكدة أو المشتبه فيها مع باقي أفراد المجتمع ومع عائلاتهم، وهذا الإجراء هو الآخر أثر على الأسرة بشكل كبير، نبهت إليه منظمة "يونيسف" بقولها **" يمكن أن تنشأ تأثيرات سلبية على الأطفال وأسرهم من جراء إجراءات الحجر الصحي في المنزل أو في مرفق معين أو المفروضة على منطقة معينة"** (تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، 2020)، و هو ما نسعى إلى بيانه في الفرع الاحق.

1-1-3- تسريح فئة كبيرة من العمال والموظفين وتوقيف بعض الأنشطة

تفاديا لتنقل الوباء واتساع رقعته بين العمال والموظفين قررت العديد من الدول ومن بينها الجزائر تقليص عدد كبير منهم في مؤسساتها، وقد كان لهذا الإجراء الدور الكبير في الحد من انتشار الوباء،

في مقابل ذلك منعت الجزائر من خلال تعليمات وزارية أي مساس بمرتبات الموظفين أو العمال سعيا منها للحفاظ على قدراتهم الشرائية، إلا أن العديد من العمال في الكثير القطاعات غير المنظمة لم تحترم التعليمة وسرحت الكثير من عمالها أو أوقفت أجورهم.

إلا أنه تم تسجيل آثار سلبية كبيرة نتجت عنه، خاصة و أن العمل يعني المال، والمال يعني توفير الحاجيات ودفع النفقات.

هذا ما استصعب على الكثير من الأسر بفضل هذا الإجراء الذي تطلبت الضرورة أن تتخذه الحكومات سريعا دونما تريث حفظا للصحة العامة، وهو ما سنتبين نتائجه لاحقا، وهو ما يستدعي تدخلا تشريعيا منظما لتنظيم كل الأنشطة وشمولها بمظلة القانون، حتى نحمي مداخيل الأسر.

1-1-4- منع السفر و التنقل

اتخذت أغلب دول العالم إجراءات كثيرة للحد من انتشار الفيروس على أراضيها، وكان التخوف الكبير من وصول الوباء وتنقله من البلدان الأخرى عبر طائرات نقل الركاب، لذلك تم منع السفر عبر العالم، وأغلقت أغلب المطارات، كما تم غلق الحدود البرية والبحرية، ولم تسلم حتى الحدود بين الدول الأوروبية التي كانت أكثر الدول حرصا على فتح حدودها مع جيرانها (موقع العربية ، 2020)

.

حيث كان لهذا الإجراء الفجائي والضروري أيضا آثاره السلبية على الكثير من الأسر التي علق أحد أفرادها أو أكثر في دولة أخرى، وما سببه ذلك من مشاكل وأضرار.

1-2- آثار القيود الوقائية المصاحبة لانتشار فيروس كوفيد 19 على الأسرة

كثيرة هي آثار القيود الاحترازية المفروضة بعد ظهور فيروس كوفيد 19، لكن آثارها على الأسرة كانت وخيمة، نحاول بيانها في ما يلي:

1-2-1- تزايد العنف الأسري

هو أبرز انعكاسات الفيروس المستجد على الأسرة، إذ أطلقت المنظمات العالمية أجراس إنذار نتيجة تفاقم العنف المنزلي الذي اجتاح بعض الأسر في أزمة كورونا، سواء كان عنفا نفسيا أو لفظيا أو جسديا، وما ترتب على ذلك من الإساءة إلى النساء والأطفال، وارتفاع معدل العنف المتبادل بين الأشقاء (أحمد محمد الشحي، 2020).

يعزو الكثير من الباحثين ذلك إلى انتشار مشاعر الضغوطات النفسية لدى شريحة من الناس بسبب القلق على الذات والأسرة والآخرين، وكذلك بسبب ما تحمله عمليات التهويل الإعلامي، وما ينجم عن الحجر المنزلي الاختياري من تعطيل للمصالح ونمط الحياة المعتاد (مصطفى حجازي، 2020، صفحة 66).

إذ يتوقع المستشرفين للمستقبل، أن حالات الانتحار والطلاق وتفكك الهياكل العائلية ستشكل التحدي الأخلاقي لمجتمعات العولمة بعد انحسار الوباء وعودة الوعي الاجتماعي (جاسر الحربش، 2020، صفحة 31)، كما ستواجه المجتمعات الغربية ثم القوى العظمى التقليدية، فظاعة موقفها الأخلاقي أثناء

امتحان الوباء، تجاه كبار السن والمصابين بالأمراض المزمنة، وإهمالها لطبقاتها الاجتماعية المهمشة أثناء انتشار كورونا (جاسر الحربش، 2020، صفحة 30).

في الجزائر يحتمل أن لا يختلف الأمر كثيرا، كون أن الضغوطات النفسية المنتشرة عبر العالم في زمن الوباء، تطغى على غالبية المجتمع الجزائري المثقل بأعباء الحياة حتى قبل ظهور كورونا، وما هذه الأخيرة إلا عبء إضافي جديد يضاف عليه فيخنقه و يقضي على ما تبقى من صبره.

بالفعل صدرت عدة تقارير أكدت أن الحجر الصحي يرفع معدلات العنف الأسري وسط الجزائريين، و دقت جمعيات حقوقية جزائرية ناقوس الخطر حول ظاهرة تزايد العنف المنزلي، في ظل إجراءات الحجر وحظر التجول للوقاية من كورونا، وأكدت هذه الجمعيات أن المعنفات في الوسط الأسري تفاقمت مشكلتهن، وتعقدت حالتهن النفسية، نتيجة توتر العلاقات العائلية الخاضعة للحجر الصحي،في فضاء مغلق ولفترات طويلة. (وهيبة سليماني، 2020)

يثير هذا السلوك الاستغراب كون أن المجتمع الجزائري يدين بدين الإسلام القائم على المودة والرحمة بين أفراد الأسرة لقوله عز وجل" **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**" (سورة الروم، الآية21) ، وقد نهانا الله عز وجل عن الفضاضة ودعانا إلى الإحسان إلى كل الناس ولاسيما أقرب الناس إلينا أزواجنا وأولادنا فقد قال عز من قائل" **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**" (سورة آل عمران، الآية 159).

يحدث كل هذا أيضا رغم وجود العقوبات الوضعية القاسية، فالمشرع الجزائري جرم كل أنواع العنف بين أفراد الأسرة بشتى الأشكال، وغلظ عقوباته ، حرصا منه على تماسك الأسرة وحفظ استقرارها.

جاءت المادة 266 مكرر من قانون العقوبات (أمر رقم66-156 يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، 1966) تعاقب على العنف الجسدي بين الزوجين، و بناءا عليها فإن كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بزوجه يعاقب بالحبس بين السنة والعشرين سنة على حسب نتيجة الضرر الحاصل.

كما لم يهمل المشرع الجزائري العنف اللفظي أيضا، فكان له بالمرصاد حيث جرمه وعاقب عليه في المادة 266 مكرر 1 بقوله " يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، كل من ارتكب ضد زوجه أي شكل من أشكال التعدي أو العنف اللفظي أو النفسي المتكرر، الذي يجعل الضحية في حالة تمس بكرامتها، أو تؤثر على سلامتها البدنية أو النفسية، وسواء كانت العلاقة الزوجية قائمة أو انقطعت، أو كان الفاعل يقيم أو لا يقيم في نفس المكان مع الضحية، ولا يستفيد الفاعل من ظروف التخفيف لنفس الأسباب المذكورة في المادة 266 مكرر، غير أنه يمكن أن يضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية."

و جرم أيضا المشرع الجزائري كل أنواع العنف ضد أطفال و العاجزين وغلظ العقوبات كلما كان مرتكب الجرم أحد الأصول أو أفراد الأسرة أو من من أوكلت له الرعاية في المواد 314 وما يليها من قانون العقوبات، لكن كل تلك الإجراءات قابلها رجال الميدان المتصلين مباشرة بمشاكل الأسر من الجمعيات المختصة و الأطباء، الذين أكدوا أن كل النصوص القانونية المكتوبة رادعة وشاملة في ظاهرها، لكنها قاصرة في الحقيقة ولا تواكب الظروف الطارئة وما يصاحبها من تغير في السلوكيات أوقات الأزمات.

إن ما سبق يعد أمرا خطيرا، وهو انحراف سلبي وغير صحي، وهذا ما يستدعي منا البحث بجدية أكبر عن حلول تشريعية أكثر نجاعة تتلاءم و الظروف الجديدة المقترنة بكوارث أو أزمات فجائية تدفع لتغيير سلوك الأفراد.

1-2-2- تفاقم الإهمال الأسري

لاشك أن الظروف التي صاحبت انتشار فيروس كوفيد 19 ساهمت في تزايد حالات الإهمال الأسري، ويتأكد ذلك من خلال عدة تقارير صادرة عن جهات ومنظمات رسمية تؤكد سوء حالة الأسرة عموما و الأطفال خاصة في زمن كورونا، ونبهت إلى أن الأمراض المعدية عموما تؤثر على محيط الطفل وأسرته سلبا. (تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، 2020، صفحة 1)

في الجزائر حرص المشرع الجزائري على ترابط الأسرة وحفظ استقرارها واستمرار رعايتها، فجرم كل مظاهر إهمالها وشدد العقوبات في القانون 15-19 (قانون رقم 15-19 يعدل و يتمم الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، 2015)، حيث جعل عقوبة الحبس تتراوح من 06 أشهر إلى سنتين، وغرامة بين 50.000 دج و 200.000 دج كل من ترك أسرته لمدة تتجاوز شهرين أو تخلى عن زوجته عمدا أو أهمل أولاده معنويا، علما أن المشرع سمح بوضع حد للمتابعة الجزائية في الحالتين الأولى والثانية إذا صفح الضحية.

أما في الكثير من دول العالم و لاسيما في دول أوروبا انتشر التهرب من المسنين الذي دعت إليه بعض الجهات الرسمية والإعلامية والصحية، فتحقق الإهمال العائلي المقنن، العالم الغربي الذي كشفته الأزمة الكاسحة هذه المرة على حقيقته، وظهر أن تشدقه بحقوق الإنسان وتباهيه برقي المستوى المعيشي لا يعدوا أن يكون كلاما في زمن الفسحة، لا يجد تطبيقا في زمن الضيق والجائحة.

ذلك ما قاله المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس أدهانوم غيبريسوس" قبل أيام، مشيراً إلى أن بعض البلدان تعمدت التماطل في اتخاذ تدابير ضد كورونا لأن معدل الوفيات بالفيروس أعلى بين كبار السن، وأجاب على هذا التصرف بقوله **"إذا كان أي شيء سيؤذي العالم، فهو الانحطاط الأخلاقي، إن عدم اعتبار وفاة المسنين أو كبار السن مسألة خطيرة هو انحطاط أخلاقي"** (موقع TRT عربي، 2020).

يحدث كل هذا أيضا رغم أن هذه الدول "تعتبر رائدة !!!" في مجال حقوق الإنسان، والتساؤل هو كيف ننتظر من الأفراد أن يعتنوا بغيرهم وعائلاتهم، ونعاقبهم على الإهمال وعدم تقديم المساعدة، والدول لا تقدم أي شيء من ذلك، بل تدعوا إلى الإهمال الجماعي، كما يحصل الآن.

ينظر الكاتب جان فرانكو ماروني إلى العالم الذي انقلب رأسًا على عقب كمهرجان حزين، التباعد الاجتماعي كاستبعاد، ولا داعي للقلق الفيروس سيقتل المسنين فقط، هكذا صار التباعد بين الأجساد مرغوبًا أكثر من التلامس، وصارت العزلة أفضل من معاشرة الآخرين، أصبح الإنترنت بديلا للميادين والشوارع، أصبح البقاء في المنزل أفضل من الخروج، كل هذا يحقق أركان الإهمال بشكليه المعنوي والمادي، لأن هذا البعد الفيزيائي يعني أيضا بعدًا عاطفيًا، هذا دليل أن ما يحدث اليوم هو أن المسافات تتغير وتتغير معها المعاني (وائل فاروق، 2020، صفحة 37).

لابد أن تواكب النصوص والتشريعات القانونية هذا التغير في المعاني و السلوكات، و إلا أصبحت هذه القوانين مجرد حروف عديمة الجدوى لا نفع لها أيام الضيق.

1-2-3- عدم القدرة على أداء النفقات

نظرا لأهمية النفقة في نظام الأسرة وحياتها جرم كل تقاعس أو تهرب من المكلف بأدائها وبهذا الخصوص نصت المادة 331 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 300.000 دينار جزائري كل من امتنع عمدا ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء، لإعالة أسرته وعن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه إلى زوجه أو أصوله أو فروعه، رغم صدور حكم ضده بإلزامه بدفعه النفقة"، وقد حذت حذوه أغلب التشريعات العربية والعالمية.

بالرغم من أن القانون غطى تلك الإشكالية إلا أن ألاف من الأسر يدخلون في أزمات مالية في فترة الوباء، بسبب بعض المصروفات المستجدة ليشكو الأزواج لمحكمة الأسرة عدم استطاعتهم سداد تلك النفقات، بجانب سداد المصروفات الدراسية، ومصروفات العلاج الأساسية (أسماء شلبي، 2020).

لكن ما سبق في اعتقادنا لا يثير إشكالا كبيرا، وإنما الإشكال الأكبر منه هو الامتناع عن تسديد النفقات الضرورية المقررة قانونا لإعالة الأسرة، أو الطفل المحضون خاصة في زمن كورونا كقوة قاهرة، بسبب إيقاف الكثير من المكلفين بها عن العمل، خاصة بالنسبة لذوي الأعمال الحرة، فأدى ذلك إلى إعسار الآباء بسبب عدم الخروج للعمل أو التسريح، بينما يقف القضاء عاجزا عن التدخل، في ظل استمرار الوباء، و سريان مرسوم توقيف العمل القضائي.

1-2-4- إمكانية تزايد حالات الطلاق في زمن كورونا

أضحت العلاقات الزوجية عبر العالم مُهدَّدة بسبب الحجر الصحي والمكوث المتواصل في المنزل، إذ كشفت مكاتب التسجيل ارتفاع مُعدلات الطلاق في الصين بشكل كبير خلال العزلة الصحية لفيروس كورونا المُستجد، وكذلك الحال في

بريطانيا أين أكد المطلعون على الشأن القضائي والقانوني أن فيروس كورونا المُستجد سيُثير ارتفاع حالات الطلاق، ويرجع كل ذلك إلى التواصل السيئ الذي قد يُحطم الأسرة قبل أن يُصيبها كورونا المُستجد (موقع الجزيرة، 2020).

في الجزائر الطلاق معلق على رجوع العمل القضائي، إذ قررت وزارة العدل الجزائرية منذ منتصف شهر مارس توقيف العمل القضائي باستثناء الفروع الاستعجالية (وزارة العدل الجزائرية، 2020)، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الفيروس المستجد و قيوده لم تؤثر على الأسر الجزائرية، فيحتمل تزايد عدد حالات الطلاق المرتفعة أصلا، والتي فاقت 70 ألفا خلال أقل من سنة (سناء بلال، 2019).

يتوقع الباحثون والمتابعون للشأن الاجتماعي أن يساهم العنف الأسري المتزايد تزامنا مع تطبيق قيود الحد من انتشار الوباء، في زيادة الاحتقان والتوتر بين الزوجين لأسباب تافهة تؤدي إلى حالات عنف ومشاكل أسرية قد تمهد لرفع حالات الطلاق مستقبلا (وهيبة سليماني، 2020).

هذا السلوك الهدام للأسرة يستدعي البحث عن طريقة لمواكبة هذا التغير، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التشريع المؤسس على استشراف الحلول للمشاكل المستقبلية، وهو ما سنتعرض إليه في حينه.

يجرنا كذلك الحديث عن آثار القيود الاحترازية من وباء كورونا على الأسرة إلى أن نتحدث عن الجانب العملي، بسرد المشاكل الإجرائية والتقنية التي سببتها القيود الاحترازية وستعانيها الأسر والتي ستفرز لا محالة تراكمات في ملفات شؤون الأسرة، وما ينجم عنها من تأخر في آجال الفصل القضائي نتيجة توقيف الجلسات (وزارة العدل الجزائرية، 2020)، و إعاقة لحياة أفرادها، وتأخير العدد القانونية للمطلقات، وتأخير في إبرام عقود الزواج وإنشاء أسر جديدة، والتخلف عن إثبات

الطلاق، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الجرائم داخل الأسرة وتضاعف العنف الأسري وفقا لآخر التقارير والإحصائيات، وغيرها من الإشكالات المصاحبة لهذه الظروف الطارئة والتي تنجم عنها عواقب الوخيمة تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى السرعة في التشريع، وقوة الاجتهاد القضائي، للتفوق عليها وتجاوز انعكاساتها.

بهذا يعتبر القضاء مفتاحا للعديد من المشاكل لذلك وجب أن لا يتوقف هذا الجهاز عن أداء وظائفه كاملة غير منقوصة، فإن له دورا وقائيا هاما، مثلما حصل في المحكمة الإبتدائية بمدينة الرباط المغربية أين رفض القاضي طلبا للسفر بالمحضون في ظل إنتشار الوباء إلى بلد أجنبي بعدما تأكد من ضعف الأسباب وذلك حفاظا على صحة الولد في زمن الوباء (عبد المغيث الحاكمي ، 2020، صفحة 47).

2- المناهج القانونية للحد من انعكاسات القيود الاحترازية على الأسرة

في كل مرة يتجلى لنا دور النصوص القانونية في حفظ الأنظمة والمجتمعات، وحل الإشكاليات، فما إن نزلت أزمة كورونا على العالم فجأة حتى قلبت موازينه، وكشفت عدة ثغرات ، فتحركت معها آلة التشريع، وهو ما دفع الكثير من المراقبين إلى القول أن الأزمة الحالية لن تمر دون أن تترك بصماتها على مستقبل نظم الرعاية الاجتماعية، وفي صلبها دور الأسرة. (منصف السيلمي، 2020)

في النقطتين التاليتين نحاول أن نستعرض أبرز القوانين التي تبناها كل من المشرع الجزائري وبعض الدول المقارنة، لتقليص الانعكاسات السلبية للقيود الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا على الأسرة .

2-1- منهجية الجزائر التشريعية في معالجة انعكاسات فيروس كورونا على الأسرة

تجسدت آليات الدولة الجزائرية لمعالجة انعكاسات فيروس كورونا والحد منه في إصدار عدة مراسيم دورية سواء كانت رئاسية أو فردية أو تنظيمية، والتشريع بهذه الطرق رغم أنه لم يمر عبر المؤسسة التشريعية المكلفة بالتقنين لهذه الأمة، ويعكس هيمنة السلطة التنفيذية في الجزائر، إلا أنه كان مفروضا وضروريا في اعتقادنا، نتيجة للفجائية التي حل بها الوباء على العالم، وقد جاءت هذه التشريعات بعدة آليات، نحاول أن نتبين منها ما يهدف إلى حماية الأسرة وعناصرها فيما يلي:

2-1-1- حماية المرأة والطفل في زمن كورونا

المادة 8 من المرسوم التنفيذي المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا، منحت الأولوية في العطلة الاستثنائية ـ التي أقرتها الحكومة لموظفي وعمال المؤسسات العمومية ـ للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وأولئك الذين يعانون هشاشة طبية.

وهذا الإجراء يبين بوضوح اهتمام الدولة الجزائرية بالمرأة كأهم أعمدة الأسرة، من خلال تقنين راحتها في زمن كورونا، بما يسمح لها بتربية أبنائها دون تخوف من نقل العدوى لهم، وكذلك الحال للمرأة الحامل باعتبارها من أضعف عناصر الأسرة والتي تتطلب شمولها بالحماية في كل المراحل، وهذا عين الصواب.

2-1-2- الدعم المالي للأسر الفقيرة و استمرار دفع الأجور أثناء العطل

نصت المادة 6 من المرسوم التنفيذي للوقاية من انتشار فيروس كورونا على أن يوضع ما لا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة و إدارة عمومية، في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، خلال مدة الحجر الجزئي المطبقة، وهذا تصرف

حكيم رغم ما بينه المتخصصون في المجال الاقتصادي من آثار سلبية على الخزينة العمومية.

وهذا يبين أيضا ضرورة تطوير نظام العمل عن بعد الذي قطعت فيه دول أخرى أشواطا كبيرة، وهو ما تفطن له الجهاز التنفيذي في الجزائر هذه المرة، و شجع عليه في المادة 9 من نفس المرسوم بقوله " **يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية كل إجراء يشجع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها**".

الدعم المالي هو أحد أهم أنواع الحماية التي تبناها النظام الجزائري أثناء انتشار الفيروس و تطبيق القيود، إدراكا منه بأن الموارد المالية للأسرة هي ما يمكن أن تحفظها من عديد المشاكل، وقد تجلى هذا الدعم من خلال منح أقرتها الحكومة لصالح الأسر المعوزة، اقتطعت من خزينة الدولة.

إن هذا الإجراء ـ بغض النظر عن القيم الضئيلة للمنحة المالية. سيساهم هو الآخر في تعزيز استقرار الأسرة في زمن الوباء، ويحول دونما تشردها وتفككها، فالمال هو عصب حياتها، وضمان معيشتها.

2-1-3- تخفيف إجراءات الحجر كل مرة وتجنب تطبيق الحجر الكلي

سبق وقلنا أن الحجر المنزلي الصارم والمتواصل خلق كثيرا من الآثار السلبية على الأسرة، و لذلك حاولت السلطة التنفيذية في الجزائر عدم تشريع وتطبيق الحجر المنزلي الكلي إلا في حالات الضرورة القصوى، و ساعدت على ذلك محدودية انتشار الفيروس في الجزائر، والتي لم تتعدى 10 آلاف إصابة مؤكدة منذ بداية انتشار الوباء إلى أواخر شهر ماي من سنة 2020 حسب التقارير الرسمية للجنة مراقبة تطور فيروس كورونا في الجزائر.

ويتضح تجنب الحكومة لتطبيق الحجر الكلي الذي تبنه عدة دول عبر العالم في المرسوم التكميلي للوقاية من فيروس كورونا الذي جاء فيه أنه " يمكن أن يكون الحجر المنزلي كليا أو جزئيا، و لفترات محددة، حسب الوضعية الوبائية للولاية و/او البلدية المعنية" ويعني ذلك أن الحجر لن يطبق عبر كامل التراب الوطني وإنما حسب عدد الإصابات في كل ولاية، وقد طبق هذا الإجراء في ولاية واحدة هي البليدة، بعدما تفاقم فيها انتشار الوباء.

ما سبق لا محالة سيساهم في تقليص أعمال العنف الأسري ومنازعاته، فقد وضحنا في فرصة سابقة من هذا العرض تخوف الباحثين والأطباء من نتائج الحجر المنزلي المتواصل، كسبب من أسباب زيادة العنف الأسري، إضافة إلى إجراءات أخرى تساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيف الوطء على الأسرة كالمحافظة على دعم المنتجات الضرورية والحرص على وفرتها في الأسواق.

كان هذا هو المنهج الجزائري لتخفيف انعكاسات فيروس كورونا على المجتمع الجزائري والذي ساهم في حماية الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية.

2-2- منهجيات تشريعية مقارنة في الحد من انعكاسات فيروس كورونا على الأسرة

عند الحديث عن التجارب العالمية في محاربة تطل علينا التجربة الصينية الأكثر شهرة، كونها مهد الوباء، ونقطة انطلاقته، فاستطاعت بفضل ذلك كله وفي وقت وجيز تقليص خسائرها إلى بضع مئات بعدما كانت وفياتها تتجاوز الآلاف يوميا.

منذ الأيام الأولى لانفجار الفيروس تعاملت الصين بمنتهى المسؤولية، تمثل ذلك بتوظيف جميع مقدرات البلاد التكنولوجية، والإجرائية والبشرية للحد منه

والسيطرة عليه، حيث كانت الأسرع والأكفأ والأكثر تنظيما (منصور أبو كريم، 2020).

إن هذا إن دل على شيء إنما يدل على قوة التقنين وصرامة التطبيق في هذا البلد، والأحرى بباقي دول العالم الموبوءة خاصة الأوروبية أن تنهج منهجها وتستفيد من تجربتها.

غير أن الصين وإن نجحت فيما سبق وحصرت أعداد المصابين والوفيات إلا أنها فشلت هي الأخرى في منع بعض النتائج السلبية الملموسة على الأسرة، فقد أشارت تقارير صحفية إلى عنف أسري نتيجة انهيار آليات الدعم الاجتماعي (منظمة رصد حقوق الإنسان، 2020)، و الأسباب السابق ذكرها.

لا شك أن تفعيل سلطة القانون، ستكون هي الأداة الفعالة لضبط الأفراد والأسرة ومن خلالها المجتمع، ومنع كل ممارسة لا مسؤولة يمكن أن تهدد أو تودي بحياة الآلاف، حتى تتحقق أقصى درجات الاحتياط و الالتزام الصحي.

وقد اتبعت تركيا اجراءات قانونية مماثلة لما أقرته الجزائر عندما وعدت أنها ستقدّم دعمًا ماليًّا لنحو مليونَي أسرة من ذوي الدخل المحدود، في إطار تخفيف الآثار الاقتصادية لتفشِّي الوباء (زينب الملاح، 2020).

الخاتمة:

لقد لعب القانون لعب دورا كبيرا في الحد من تداعيات و انعكاسات وباء كورونا المستجد على نظام الأسرة، فكان الضابط لتصرفاتها و سلوكاتها، كما ساهم التشريع أيضا في فسح المجال لمساعدة الأسرة في زمن الأزمة، وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- العمل بالقيود الاحترازية الصحية جنب مجتمعنا وأسرنا كارثة وبائية خطيرة، والتشريع الصحيح و المدروس لهذه القيود هو ما سمح بالحفاظ على

استقرار في النتائج، وقلص تداعياتها على الأسرة وعناصرها، و منه حسن التشريع يؤدي إلى حسن النتائج.

- يمكن أن يحدث تغير في سلوكات الأسر وأفرادها نتيجة القيود القاسية التي اتبعتها بعض الدول، والخوف من المرض، ومن هذه السلوكات العنف الأسري الذي يعتبر من أخطر ما يهدد تماسك الأسر ووحدتها، لكن هذا لا يرجع لقصور في النصوص فهي موجودة خاصة في الجزائر، ولكن القصور هو في بعض النفوس التي لم تتعلم ضبط النفس وحسن التصرف، وهذه لا يليق بها إلا الردع بقوة القانون.

- يمكن أيضا أن تختل بعض وظائف وأنظمة الأسرة متأثرة بتداعيات فيروس كوفيد 19، مثل نظام النفقة خاصة الأطفال المحضونين نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية وتأثر الذمة المالية للآباء، كما يمكن أن ينتج عدم تقلص في إمكانيات التواصل في الأسرة نتيجة لحرمان الكثير من الناس تنقلاتهم وزيارة عائلاتهم وأولادهم، وهنا لابد أن تلعب الوسائل البديلة دورها في الوفاء بالالتزامات وأداء الحقوق الضرورية لإعالة الأسر والأطفال، ولو بصفة مؤقتة إلى غاية تجاوز الأزمة .

من خلال النتائج السابقة تجلت لنا بعض التوصيات التي ندعوا إلى تجسيدها كالتالي :

- لابد من تنظيم الأسرة الجزائرية أكثر فهي السبيل للتصدي لمثل هذه النوازل الفجائية من خلال الاعتماد عليها لتنظيم وضبط المجتمع ككل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ضبط التشريعات المتعلقة بالأسرة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع ضرورة تشجيع التقارب الأسري كأثر إيجابي وتعزيزه و الاستثمار فيه، في ظل التباعد الجسدي والاجتماعي، من خلال الاهتمام أكثر بكبار السن المعرضين للأمراض، ومنع إهمالهم تحت أي ظرف وفي أي وقت.

- تسريع تشريع تنمية استخدامات الوسائل التكنولوجية في رقمنة المعاملات الأسرية كدفع النفقات و إحصاء الأسر المعوزة، وهذا لمساعدتها في حالات الأوبئة و الظروف القاهرة عامة مع بيان تجارب أنظمة مقارنة، و استحداث نصوص قانونية لرفع مستوى القدرة الشرائية للأسرة بما يسهم في رفاهيتها و استقرارها أكثر، ويجنبها المتاعب أيام المحن.

كل ما سبق يعني ضرورة إعطاء الأهمية القصوى لتنمية الأسرة و الاستثمار فيها من خلال التشريع الهادف، فذلك يجعلنا في جاهزية دائمة، ليس لمواجهة الوباء في موجته الثانية المتوقعة من قبل الخبراء فحسب، بل عند تسيير مختلف الكوارث و كافة الأزمات والأوبئة، و مواجهة أي طارئ قد يصيب الأمة.

قائمة المراجع:

1.موقع TRT عربي. (19 03, 2020). مواجهة كورونا.. الديمقراطيات الغربية وسياسة "الاستغناء" عن المسنين.

2.أحمد فرحات. (10 05, 2020). اتباع إجراءات قاسية لمكافحة كورونا خفض إصابات المحافظة إلى 1% من إجمالى الحالات. البورصة نيوز.

3.أحمد محمد الشحي. (25 04, 2020). الحياة الأسرية في ظل كورونا. صحيفة العين.

4.أسماء شلبي. (22 03, 2020). الخلافات الزوجية فى زمن "كورونا"...

5.أمر رقم66-156 يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم. (08 يونيو, 1966). الجزائر.

6.تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. (2020). دليل استرشادي: حماية الأطفال أثناء وباء فيروس كورونا. الإصدار الأول.

7.جاسر الحربش. (05, 2020). القوى الغربية العظمى ستواجه فظاعة موقفها الأخلاقي أثناء امتحان الوباء. مجلة الفيصل(العددان523-524)، صفحة 31.

8.زينب الملاح. (20 04, 2020). أبرز القوانين والتشريعات التي أفرزتها جائحة كورونا.

9.سمر أشرف. (2020). ما مدى فاعلية الحجر الصحي والتدابير الوقائية في مواجهة جائحة كورونا؟

10. سناء بلال. (09 12, 2019). 70 ألف حالة طلاق في الجزائر في أقل من سنة. تم الاسترداد من موقع جريدة الحوار الجزائرية.
11. سورة آل عمران. (الآية 159).
12. سورة الروم. (الآية21).
13. ضاوية كربوس. (2020). الجزائر والتقارب الإلكتروني في زمن التباعد الاجتماعي.
14. عبد المغيث الحاكمي . (04, 2020). دور القانون والقضاء في الحد من تأثير فيروس كورونا على العلاقات التعاقدية. مجلة الباحث(العدد 17).
15. قانون رقم 15-19 يعدل و يتمم الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات. (30 12, 2015).
16. مصطفى حجازي. (2020). رهاب الكورونا الكوني: مقاربة نفسانية. مجلة الفيصل(العددان 523-524)، صفحة 66.
17. منصف السيلمي. (27 03, 2020). الأسرة.. "الحصن المنيع" في مهب وباء كورونا. تم الاسترداد من موقع DW عربية.
18. منصور أبو كريم. (09 04, 2020). تجارب عالمية لمواجهة تفشي فيروس كورونا. تم الاسترداد من موقع مسارات.
19. منظمة رصد حقوق الإنسان. (19 03, 2020). الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس "كورونا" المستجد.
20. موقع " كلنا معا". (03, 2020). التباعد الاجتماعي (التباعد الجسدي) لمنع انتشار فيروس كورونا.
21. موقع الجزيرة. (28 03, 2020). التباعد الاجتماعي.. ماذا تعرف عن المصطلح الذي فرضه كورونا؟
22. موقع الجزيرة. (05 04, 2020). العلاقات في زمن الحجر الصحي.. هل يؤدي كورونا إلى طلاق الأزواج؟
23. موقع العربية . (03 04, 2020). كورونا صد أبواب أوروبا.. الاتحاد يبحث تمديد غلق الحدود.

24. موقع العربية. (27 05, 2020). متعافو كورونا يتجاوزون المليونين و200 ألف حول العالم. تاريخ الاسترداد 2020 05, 28، من العربية.

25. وائل فاروق. (05, 2020). في مواجهة الوباء إيطاليا تبحث عن إستعارات جديدة. مجلة الفيصل(العددان 523-524).

26. وزارة العدل الجزائرية. (16 03, 2020). مذكرة متضمنة توقيف العمل القضائي وتجميده ضمن مجموعة الإجراءات الوقائية من فيروس كوفيد19.

27. وهيبة سليماني. (18 04, 2020). الحجر الصحي يرفع معدلات العنف الأسري. تم الاسترداد من موقع الشروق أونلاين.